الفصل الثاني عشر

جمع شمل الجماعات السياسة في إفريقيا وغيرها

روبرت آي. روتبيرغ

كلية هارفارد كينيدي

في أجواء من الأزمات الحادّة، اجتمعت للمرّة الأولى عام 2003م شخصيات سياسية إفريقية مرموقة ذات خبرة من أجل تحقيق هدف معلن، ألا وهو تعزيز القيادة في قارّتهم. وكانت الكونغو والسودان وزيمبابوي (ناهيك عن ليبيريا وسيراليون) تعاني إخفاقات هائلة قديمة العهد على صعيد القيادة. فما الذي يمكن عمله؟ هل يمكن تحسين أداء القيادة في إفريقيا؟ هل يمكن معالجة بعضٍ من عيوب قيادة الجماعات المتباينة الفاضحة في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية؟ هل يمكن تعليم القيادة المسؤولة بوصفها مجموعة مهارات؟ هل يمكن نقل هذه المهارات من البلدان الإفريقية، التي امتازت قيادتها ببراعة كبيرة في سبيل الخير، إلى البلدان الإفريقية التي تفتقر بشدّة إلى القيادة؟ أو: هل ثمّة قضايا بنيوية حاسمة، أو عيوب مؤسساتية، أو عوائق ذات علاقة بالدخل، أو عقبات ثقافية تكبح جماح تعزيز قيادة السياسية الإفريقية؟

من المحتمل أيضاً أنّ مفهوم «جمع شمل الجماعات» كان مفهوماً غريباً عن إفريقيا. وهل يعقل أن تعمل القيادة، بصورة رئيسة، بمبدأ المحصلة الصفرية في طائفة متنوعة من البلدان، التي تعاني شُحّاً في رأس المال الاجتماعي والثقة المتبادلة، وفائضاً في المنافسة العدائية على فوائد محدودة وسلع حقيقية شحيحة؟ في واقع الأمر، كان معظم الرؤساء ورؤساء الوزراء ورجال

السياسية الأفارقة إقصائيين لا دُعاة دمجٍ. وبات نيلسون مانديلا الدعي الأكبر إلى الدمج، ولكنّه القائـد الفذّ فـي إفريقيا. أمّا غيره، أمثال: موبوتو سيسي سيكو في الكونغو/ زائير، وجومو كينياتا ودانييـل أرابمـوي في كينيا، وعيدي أمين في أوغندا، وكوامي نكروما في غانا، وسياكا ستيفنز في سيراليـون، وروبـرت موغابي في زيمبابوي، فكانـوا بارعين في فنون التفرقة والغـزو؛ إذ حرّضوا بصـورة منهجيـة مجموعة عرقية ضد أُخرى، أو الأفارقة ضد الآسيويين، أو الأفارقة ضد البيض، على غرار أسلوب ميلوسيفتش، بهدف تحقيق مصالح سياسية.

نموذجا بوتسوانا وموريشيوس

سواء أكان مفهوم جمع شمل الناس معاً في سبيل تحقيق المصلحة المشتركة مفهوماً غريباً عـن الممارسـة السياسية الإفريقية التقليدية أم لا، فقد مارسـت بوتسوانا وموريشيوس هذا الفن زمناً طويلاً. لقد عقد قائداهما المؤسسان، وهما سير سيريتس خاما وسير سيووساغور رامغولام علـى الترتيـب، العزم على أن يكونـا دُعاة دمج، وبناة أمـم في حقبة من تطـور إفريقيا الحديثة، سادهـا حكم الحزب الواحد (والرجل الواحد)، والاشتراكيـة الإفريقية، والسيطرة الغاشمة على السلطة عوضاً عن تقاسمها.

كانـت مهمـة خاما أسهل بطريقـة أو بأُخـرى؛ لأنّ 80 % من شعب أمّته كانـوا يتحدثون لغة سيتسوانا، وهي اللغة الوطنية. ولكنّ تلك المجموعة اللغوية تتكوّن من سبع جماعات عرقية مميّزة، وكانـت المجموعات غير التسوانية جيدة التعليم، ونشطة فـي الأعمال والخدمة العامة. ولعلّ هذه الأقليات كانت ستُنحّى جانباً في أماكن أُخرى. ولكن، ليس في بوتسوانا، حيث حرص خاما، مثلما فعل مانديلا لاحقاً، على أن يستفيد كلّ مَنْ أسهم وفيهم المستعمرون السابقون البيض) في تطوير الأمّـة الجديدة (استقلت عام 1966م) من نموهـا وإسهاماتها. (كانت بوتسوانا تعاني وقتها فقراً مدقعاً؛ ولم تحقّق ثروة هائلة إلّا بعد اكتشاف الماس واستخراجه منذ عام 1975م).

ونظراً إلى ما يتمتع به من صفات عقلانية بوصفه الزعيم الأبرز لأكبر مجموعة من الناطقين باللغـة التسوانيـة، وبسبب خبرته الخارجية، ودراسته في جامعـة أكسفورد، وخصاله الشخصية؛ رفضـ خاما فكرة إفراغ الديمقراطية مـن معناها (مثلما فعل قادة كثيرون غيره من قادة إفريقيا بأماكـن أُخـرى في ستينيات القرن العشرين)، وأبى أن يحكم حكمـاً استبدادياً.[1] وقد أتى خاما

إلى السلطة بخطة (رؤية) داخلية وضعها على الرغم من فقر أمّته الفتية المدقع، والعجز المادي وغيره من أنواع العجز التي خلَّفها الحكّام البريطانيون المغادرون، وافتقار بلده الشديد إلى الإمكانات البشرية المدرَّبة والإمكانات التقنية. لم يؤمِن خاما بالطرق المختصرة قطّ، ولا بجعل الجماعات الأُخرى كبش فداء. وكانت رؤيته تشمل جميع سكّان بلده ذي الطبيعة الصحراوية، ولم تقتصر على مجموعة مختارة من القطط السمان، أو أقربائه وأبناء قبيلة بامانغواتو التي ينتمي إليها.

استقلت موريشيوس عن بريطانيا في الوقت نفسه تقريباً الذي استقلت فيه بوتسوانا؛ أي عام 1968م. لكنّ وضع الأمّة التي تمتد رقعتها على جزيرة (عضو مؤسس في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي) كان أشد صعوبة بكثير؛ إذ ابتُليت موريشيوس في عهد الاستعمار باضطرابات عنصرية وحشية.[2] وظنّ جميع السكان أنّ التوتر بين الجماعات العرقية المختلفة في الجزيرة سينقلب إلى أعمال عنف بين الفينة والأخرى، ولا سيما إذا تعاملت الحكومة الأولى في الجزيرة مع شعبها بالأسلوب ذاته الذي تعاملت به حكومات إفريقية وآسيوية جديدة مع شعوبها؛ أي محاباة الأكثرية (كما حدث في سريلانكا)، أو التمييز بشدّة ضد أقلية أو أكثر (كما حدث في سريلانكا، وأندونيسيا، ومجموعة من الدول الإفريقية البرية).[3]

وعند نيلها الاستقلال، فإنّ موريشيوس، التي سقطت في أيدي البريطانيين منذ عام 1795م، بعد أن كانت مستعمرة هولندية ثمّ فرنسية، أخذت تتباهى بأكثرية سكانها من الموريشيوسيين الهنود الذين تبلغ نسبتهم 52 %. وكان أكثرهم مهاجرين قَدِموا من الهند في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وكان نحو 30 % من السكان ينتمون إلى التراث الكريولي والفرانكو موريشيوسي، ومنهم أحفاد العبيد الذين نقلوا إلى موريشيوس من البرّ الإفريقي. وكان نحو 17% من السكان مسلمين، قَدِموا من الهند أيضاً، ونحو 3 % من أصول صينية. وكان في الجزيرة نسبة ضئيلة من البريطانيين، مع أنّهم حكموها في القرنين: التاسع عشر والعشرين.

كانت موريشيوس مجتمعاً تعدّدياً بحقّ. وقد قَدِم المهاجرون من شبه القارة الهندية إليها لقطع قصب السكر، وهو المحصول الأول للتصدير الذي كان يُسهِم في نحو 95 % من إيرادات التبادل الخارجي للجزيرة عند استقلالها. وكان الفرنسيون وبعض الناطقين باللغة الإنكليزية يملكون مَزارع سكر، أو يشتغلون بالتجارة أو مع الحكومة. وكان كثير من التجار صينيين أو

هنـوداً. وكانت الطبقة السياسية الحاكمة إبّان الاستعمار البريطاني ناطقة بالفرنسية والإنكليزية والكريوليـة. ومـع أنّ اللغـة الكريوليـة (يتحـدث بهـا الموريشيوسيـون الهنـود والموريشيوسيون المتحدرين من أصول فرنسية على حدّ سواء) كانت هي اللغة السائدة، فإن الموريشيوسيين كانوا أيضاً يفهمـون أو يتحدثون الفرنسية والإنكليزية، وهما لغتا التجارة والحكومة على الترتيب. وكان نحو 32 % من السكان فقط يتحدثون اللغة الهندية، و17% منهم يتحدثون الأوردو، و8 % يتحدثون الفرنسية. [4]

كانت موريشيوس متنوعة بحقّ على صعيد السكان واللغات (عشر) والأديان (خمسة عشر). وسرعـان مـا وقعت موريشيوس، التي تعتمد علـى زراعة واحدة، فـي براثن الركـود الاقتصادي (تذبذبـت أسعار السكر بشدّة في الأسـواق العالمية، وتدنَّت كثيراً في بعض الأحيان)، والنزاعات الأهليـة الداخليـة. وأدرك رامغولام خياراته وخيـارات بلده الصعبة. وكان بمقـدوره، بوصفه أول رئيـس وزراء، أن يحكم البلاد بقبضة حديدية، متسلِّحاً بالدعم الانتخابي الذي تؤمِّنه له الأكثرية الهندوسيـة، أو أن يمد يده إلى الآخرين على الجزيـرة، ويضع إستراتيجية مفيدة لجميع السكان. وبعـد تحليل وتقييم للخيارات المتاحة أمامه، رفض صراحـة خيارات القيادة الشديدة الاختلاف التي اتخذت في سريلانكا، وقرّر أنّ السبيل الوحيد المتاح للجزيرة، والسبيل الوحيد المتاح لقومه (علـى الرغـم من أكثريتهـم)، هو بناء ديمقراطيـة تعدّدية حقيقية. [5] إذ لن تخبـو نار التوترات العرقيـة، وتزدهر أوضاع جميـع النـاس في الجزيرة، إلّا عندما يبرهن علـى تحلّيه بنزعة الدمج، ويمد يده إلى الجماعات كلّها (الهندوس والمسلمون على حدّ سواء، والآسيويون وغيرهم)، ويترأس حكومة متسامحة منصفة. [6]

لقـد جسَّد رامغولام، كما هو الحال مع خاما، متغيّراً فائق الأهمية للقيادة الحالمة الملتزمة فـي الأوقـات الصعبـة. وفي الحقبة ذاتهـا، كان لي كوان يو يحـدِّث سنغافورة، ليجعـل منها دولة جديـدة تمامـاً، بشيء من التفكير المتبصر نفسه الذي استخدمـه خاما ورامغولام، ولو مع تركيز على الاستقرار أكثر من الديمقراطية. ولكنّ الثلاثة جميعهم، ولا سيما خاما ورامغولام، أدركوا أنّ مجتمعاً متماسكاً تعدّدياً لن يُكتَب له النجاح، ما لم يرتكز على أسس اقتصادية راسخة.

رفضـ خامـا منذ البداية حياة البذخ والبطـر الذي يعيشها زملاؤه رؤسـاء الدول الإفريقية البرية. وكان بلده فقيراً، فأدارها بعفة، وسعى إلى استخلاص أفضل النتائج من مواردها المحدودة

آنذاك. وعندما اكتُشِف الماس، كان لدى بوتسوانا مؤسسات وإجراءات وضعها خاما، أتاحت للبلد الاستفادة من ثرواتها الهائلة، وتجنّب أخطار المرض الهولندي. [7]

أدرك رامغولام حقيقتين بدهيتين، درج قادة الأمم الجديدة على تجاهلهما، ألا وهما: إنّ التناغم السياسي يتوقف (مثلما حدث في سنغافورة) على انتفاع جميع المواطنين من الازدهار المشترك، وإنّ اقتصاداً يعتمد على السكر لن ينتج أبداً ذلك الازدهار، لا سيّما أنّه كان يرتكز على إبقاء فئة من المواطنين عبيداً يقطعون قصب سكر إلى أجل غير مسمى. وجلب رامغولام (ومستشاروه) مناطق تجارة حرّة إلى موريشيوس، محوِّلاً بذلك قاطعي القصب في البلد إلى عمّال في مصانع نسيج، ومصمِّمي منسوجات.

وسرعان ما أصبحت موريشيوس، التي لا تزرع القطن، من مصدِّري المنسوجات الرئيسيين، وباتت تستورد المواد الأولية وتحوِّلها إلى قماش، وذلك بفضل الاستثمارات الأجنبية والمزايا الضريبية وغيرها، التي تشمل سيادة قانون حقيقية. [8] لاحقاً، وبعد المنسوجات، أصبحت موريشيوس منتجة للأليلاف والملابس الصوفية، ثمّ مكاناً لتجميع الإلكترونيات وغيرها من البضائع المتطورة تقنياً. وظهرت فرص عمل كثيرة، وعُبِّدت حقول قصب السكر لتصير طرقاً. وعجَّت المنطقة بازدحام مروري، وبزغت طبقة وسطى نابضة بالنشاط، في الأماكن التي كانت فيما مضى تعجّ بالعربات التي تجرها الحمير، وبالشاحنات القديمة المتثاقلة المحمَّلة بأكوام من القصب.

غير ذلك، نماذج شاذة

اختار القادة في هذه الحالات، أن يجمعوا شمل مختلف الجماعات، وأن يصبحوا بذلك، بناة أمّة. ولم يكن بناء الأمّة على أساس سيطرة الجماعة العرقية صاحبة الأكثرية ضرباً من المُحال فحسب، بل بذرة صراع وحرب أهلية. ومع ذلك، وأينما نظرنا، من بوتسوانا المحاطة بحدود برية من مختلف الجهات، أو موريشيوس المحاطة بالمحيط الهندي، كان رؤساء الحكومات ورؤساء الدول الفتية يكرِّسون، في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، التقسيم العرقي الشوفيني، ويقوِّضون، بتقديم الفرص الاقتصادية وفرص العمل والامتيازات إلى أقربائهم وأقرباء أقربائهم،

في حالات كثيرة، الشرعية المزعومة للدول الجديدة (ولأنظمتهم). وغالباً ما أدى ذلك إلى نشوب صراع، وقلّما حدث ازدهار.

وفي المقابل، لم تنعم غويانا قطّ بقيادة مسؤولة. وغويانا هي أيضاً مستعمرة بريطانية سابقة مشهورة بزراعة قصب السكر، وفيها أكثرية من المهاجرين الهنود الذين يعملون في قطع القصب، وأقلية أفروكاريبية. وعلى غرار نموذج سريلانكا أيضاً، حاولت الطبقة الحاكمة في غويانا الاحتفاظ لنفسها بالسلطة، لتفقدها بعد ذلك، وتعاني عقوداً طويلة حكماً استبدادياً من ممثّلي الأقلية الكبيرة. وحتى يومنا هذا، ما زالت غويانا، التي افتقرت أيام استقلالها الأولى إلى قيادة جماعات متباينة إيجابية، بلداً فتياً مصاباً بداء النزاعات الداخلية والجريمة الخطيرة، والاعتماد المفرط على السكر، وانخفاض مستوى المعيشة. لقد كان بإمكان غويانا أن تصبح موريشيوس أُخرى، لكنّها افتقرت إلى قادة حالمين، وهوت بسهولة إلى حالة «المحصلة الصفرية» المعتادة في كثير من الدول المتصارعة على أساس عرقي وثقافي.[9]

من جانب آخر، أخذ التمييز في إفريقيا وغيرها من البلدان النامية التي استقلت عن الاستعمار أشكالاً عدّة، أبرزها: تقديم الطرقات والطاقة الكهربائية في بعض المناطق على حساب أُخرى؛ وخَصّ منطقة القائد الخاصة بالمرافق الجديدة من دون توزيعها بعدالة على مختلف أرجاء البلد؛ أو إعطاء مجموعة عرقية أو اثنتين الأفضلية في الحصول على المناصب الحكومية. وجميعها كانت أساليب تدفع جماعات «الأغيار» إلى عدم تصديق أنّها تستطيع التمتع بثمار أمّة فتية. وهكذا، فلا ينبغي أن يكون فشل الدولة واندلاع الحرب الأهلية مفاجئاً في كثير من الحالات الإفريقية. وتُعَدّ إمبراطورية/ جمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو وليبيريا وسيراليون والسودان جميعها حالاتٍ واضحةً، وأمثلةً شاهدةً على ذلك. وعلى نحوٍ مشابه، فقد أدى التمييز ضد آتشيه وسولاويزي والمالوكوس أو بابوا سنوات طويلة إلى صراع في أندونيسيا، مثلما يحدث الآن في جنوب تايلاند.

الجماعات العرقية والثقافة السياسية

إنّ رؤساء الدول والحكومات السابقين والمسؤولين الكبار والوزراء الحاليين الذين اجتمعوا عام 2003م أدركوا جيداً، بعد أربعين عاماً تقريباً من استقلال أكثر الدول الإفريقية، كيف أساء

معظم القادة في إفريقيا استخدام مواقعهم، وكيف عرقلوا بناء الأمّة، وأخفقوا في أخذ العبر من خاما ورامغولام. وقد توصلت المجموعة التي اجتمعت ذلك العام إلى إجماع لافت للنظر. وقالوا جميعاً: «إنّ أشكال القيادة السائدة وأساليبها ألحقت ضرراً بمنطقة جنوب الصحراء الإفريقية وبالأفارقة، وإنّه أُجريت انتخابات في كلّ مكان تقريباً، لكنّها كانت شكلية ومزوَّرة في أكثر الأحيان». وكان ثمّة موارد وثروات، ولكنّ جُلّها وقع في أيدي فئة قليلة نهبتها وأودعتها في المصارف السويسرية. ولم تثمِر المساعدات الأجنبية عن فوائد تستحق الذكر، وأُنفق أكثرها على تحسين أنماط حياة الطبقات الحاكمة على نحوٍ استعراضي، عوضاً عن تحسين ثروات الأمّة كلّها. وكانت الديمقراطية وسيادة القانون سلعتين نادرتين. وحدثت انقلابات كثيرة جدّاً، وأُقيم حكم عسكري أو استبدادي في كثير من الأحيان، وساد الطغيان، وتفشّى الفساد. [10]

كان التشخيص الموحّد عام 2003م أمراً يبعث على الدهشة؛ لأنّ القادة الأفارقة عموماً ما انفكوا يتجنّبون انتقاد زملائهم من الحكّام علانية أو حتى سرّاً. إضافة إلى ذلك، لم يكن صائباً من الناحية السياسية الإيحاء بأنّ القيادة السيئة النرجسية تتحمّل مسؤولية سوء الأداء في إفريقيا؛ أي غياب النمو الاقتصادي، وعدم استقلال القضاء، وفساد البنية التحتية، وزيادة اختلاس المال العام، ومحاباة العشيرة أو الأقارب على حساب الشعب كله. [11] ومع ذلك، عندما التقى ثلاثة من الرؤساء السابقين، ونائب رئيس حالي، ورئيسا وزراء سابقان، ووزير خارجية حالي، ورهط من وزراء المالية والعدل السابقين، وعدد كبير من الوزراء الآخرين، من اثني عشر بلداً من بلدان جنوب الصحراء الإفريقية عام 2003م، لم يكن هناك ثمّة خلاف بشأن طبيعة المشكلة أو أبعادها؛ إذ سرعان ما اتفقوا جميعاً على أنّ المشكلة حقيقية، وذات عواقب وخيمة (باعترافهم جميعاً، لم يكن اختيار القادة الذين اجتمعوا ذلك العام عشوائياً. فجميعهم معروفون بالاستقامة في العمل وخارجه، وبالالتزام بقيادة جماعات متباينة إيجابية، وهي من الخصال النادرة آنذاك).

وما انفك جمع شمل الجماعات في السياق الإفريقي، يُفسر – في أغلب الأحيان – على أنّه إكراه جماعات «الأغيار» على الخضوع للمعايير الوطنية التي تحدِّدها أكثرية أو أغلبية تعدّدية عرقية؛ إذ يوجد وعي بالاختلافات من دون احترام دائم لها. ولا تزال أكثرية النواتج والمسارات

المؤدية إلى الوطنية تلفّها الشكوك في كثير من البلدان، مع أنّ موريشيوس وبوتسوانا وزامبيا تبنَّت منهجية متعدّدة عرقياً على مختلف صعد الحوكمة والتقدّم الاقتصادي.

إنّ قبـول التعدّدية هو خيار مميّز للقيادة. ولمّـا كان أكثر قادة دول جنوب الصحراء يشقون طريقهـم نحو السلطة عبر القـوة العسكرية أو غيرها من المؤسسات الوطنية المتوافرة، فإنّهم – بطبيعة الحال– يصبحون ممثّلين لجماعات أصحاب المصالح، الشمال ضد الجنوب في نيجيريا، والكيكويـو ضد منافسيهم اللو في كينيا، والجنوب ضد الشمال في مالاوي، وهكذا دواليك. وكانت جنـوب إفريقيـا وحدها أمّة قبل الاستقـلال الوطني (عام 1994م)، ولكـنّ التوتر المتصاعد بين الزولو الأكثر عدداً والكسهوسا التي كانت حاكمة سابقاً، أصبح بادياً للعيان.

وتعرّض الرئيس الحالي القوي ثامبو مبيكي إلى ضغوط متناقضة كي يتصرف؛ إمّا من أجل المصلحـة العامة، وإمّـا لتكريس مزايا الناطقيـن بالكسهوسا وهيمنتهم علـى الناطقين بالزولو وغيرهـم، سـواء أكانوا ناطقيـن بالبيـدي أو الفيندا (تعترف جنـوب إفريقيا بإحـدى عشرة لغة رسمية).

يُذكَـر أنّ كلّ أمّـة تمتاز بثقافة سياسية مميَّزة؛ أي مجموعـة من القيم التي تنظِّم الممارسة السياسيـة وقواعـد توزيع السلطـة. ويوجد في كثير من البلـدان الإفريقية الحديثـة ترقُّب رسمي للحوكمة الديمقراطية، التي تُحترم شكلياً فقط في أغلب الأحيان، ولا يوجد غير استعداد قليل لأيّ شـيء يشبه الديمقراطية التداولية الحقيقية، خارج بوتسوانـا وموريشيوس وجنوب إفريقيا وغانا وتنزانيـا. وليـس ثمّة وعي ضمن الثقافـات السياسية السائدة في تلك البلـدان بعدم إمكانية بناء الأمم أو الحفاظ على وحدتها من دون تأكيد حازم على انسجام الجماعات المتباينة، ومن دون أيّ استيعاب قسري. وبتعبير آخر، لا يدرك القادة الحاجة إلى جمع شمل جماعات متخاصمة لتحقيق المصلحـة العليا للأمّة الفتية إلّا في بعض البلدان فحسـب. وعوضاً عن ذلك، فالوصفة الجاهزة بصـورة دائمة تقريباً هي الإكراه. وعلى النقيض من النموذج الهندي، فالنموذج الإفريقي السائد نموذج مركزي حتى في جنوب إفريقيا.

وفـي المقابـل، اعترفت سياسيـات ثقافية محلية تقدميـة، في حالات نـادرة، بالحاجة إلى الإنصاف والتعامل مع الاختلافات والجماعات العرقية المختلفة بعدالة. لقد تأثرت تلك الثقافات،

إن لم تكن قد نشأت، بنصائح قادة مميّزين وما يتمثّلون به. وكان هذا ما حدث – من دون شكّ– في بوتسوانا؛ إذ أورث خاما العصا الماريشالية لخلفه الذي اختاره، سير كيتوميل ماسير، الذي مرَّرها بدوره إلى فيستوس موغاي، رئيس بوتسوانا حتى مطلع عام 2008م.

ومنذ عهد رامغولام، تبدّلت الحكومات والمعتقدات الأيديولوجية في موريشيوس بانتظام عن طريق صناديق الاقتراع. ولكن، استناداً إلى ثقافة سياسية عمادها التسامح والديمقراطية التي نحتها رامغولام في أثناء عهده الأول الناجح في رئاسة الوزراء. وما كانت التعددية بالنسبة إليه وإلى حكومته حجر عثرة أمام التقدّم الوطني، بل مصلحة إيجابية. ونتيجة لذلك، استفادت موريشيوس من تعاقب قادةٍ، احترموا وشجّعوا جميعاً الجماعات العرقية واللغوية والدينية على العمل معاً لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة.

القيادة الجيدة والسيئة

ما كانت مواقف ومنهجيات من هذا القبيل مألوفة بين القادة الأفارقة في مطلع القرن الحادي والعشرين. ولكنّ الرؤساء الأفارقة ورؤساء الحكومات المخضرمين الذين اجتمعوا عام 2003م، وعقدوا مزيداً من الاجتماعات التي استمرت حتى عام 2004م، قرّروا أنّ السعي لوضع القيادة الإفريقية على مسار أكثر تفهماً لبعضهم بعضاً، هو أمر فائق الأهمية بالنسبة إلى مستقبل إفريقيا، مشدِّدين على قيم الجماعات المتباينة، مع أنّ أحداً لم يأتِ على ذكر مصطلح «**جماعات متباينة**».

كان ماسير من بين كبار أعضاء الاجتماع المغلق. وكان يُعدّ مثالاً سيئاً لرئيس زيمبابوي روبرت موغابي ماثلاً أمامه وأمامهم. فقد قام وحده، حتى عام 2003م، بتدمير البلد الذي كان يوماً ما يمتاز بأفضل نسبة موارد بشرية لكلّ نسمة في إفريقيا كلها، ويملك أكثر اقتصاد توازناً في القارة. ومنذ ذلك الحين، لم تسر الأوضاع تحت قيادة موغابي إلّا من سيئ إلى أسوأ.

سار موغابي ببلده نحو الهاوية بعد عام 1998م بدافع من جنون العظمة لديه، عن طريق فسخ العقد الاجتماعي الذي كان يجمع شمل الجماعات المختلفة قومياً وعرقياً. لقد حابى قومه، فراحوا يسيطرون على مكاسب السلطة المعتادة، ووزّع عليهم حصرياً مكاسب فساد غير محدود. وسرعان ما بدأ بتقويض نظام القيم الذي جمع شمل الأمّة وجماعاتها في سبيل تحقيق أهداف

مشتركة، وذلك عندما قام بتزوير الانتخابات، والتفت إلى خصومه السياسيين والجماعات العرقية الخارجية مكشّراً عن أنيابه. لقد قصم ظهر النظام القضائي الذي كان مستقلاً فيما مضى، ودمّر المحاسبة التي قدّمتها صحيفة يومية خاصة (تملك الدولة الوسائل الإعلامية التلفزيونية والإذاعية جميعها، إضافة إلى الصحيفة اليومية الوحيدة التي ما زالت تصدر حتى الآن)، ولجأ إلى العنف لإرهاب خصومه السياسيين، وأفرغ خزائن الدولة من الأموال، ليملأ بها جيوبه وجيوب أصدقائه المقرّبين.

ووفقاً لما سبق، صمَّم القادة الذين اجتمعوا عام 2003م على تنشئة مزيد من أمثال مانديلا وخاما، وعدد أقل من أمثال موغابي مستقبلاً. وما خامرهم شكّ مطلقاً في أنّ الموغابية كانت وبالاً على إفريقيا، وكارثية على الزيمبابويين. لكنّ أعضاء مجموعة القيادة تحمّسوا لفكرة جذابة تقول بأهمية القيادة، وبأنّ القيادة الجيدة أكثر حسماً في البلدان الفقيرة الهشّة منها في البلدان الغنية المستقرة. لقد أدركوا أنّ الإرادة الإنسانية الحرّة تقود؛ إمّا إلى الحرب والفاقة، وإمّا إلى السلام والازدهار.

وما كانوا في حاجة إلى مَنْ يقنعهم، فرادى أو جماعات، بأنّ خصال القيادة أدت إلى انحدار إفريقيا اقتصادياً وسياسياً منذ ستينيات القرن العشرين، وأنّه ما من سبيل آخر غير تعزيز القيادة سيتيح للأفارقة تحسين حياتهم وجعلها أكثر إنتاجية لشعوبهم.

مدوّنة للقيادة

قرَّر القادة، في أثناء الاجتماعات الدورية التي امتدت حتى عام 2004م، أنّهم يكوّنون مجلس القيادة الإفريقية. فصاغوا بيانَ مَهمّة، ومدوّنة قيادة إفريقية لافتة للنظر، وخطة عمل مكرَّسة لبناء قدرات القيادة في إفريقيا؛ أي لتعزيز قيادة الجماعات المتباينة ضمنياً. وكان اعتماد مبدأ الحكم بما يحقّق مصلحة الجماعات المتباينة كلها واضحاً لأعضاء المجلس. وأمّا القادة، فما كان الحكم بذلك الأسلوب هو جوهر القيادة الجيدة فحسب، بل كان يخفِّف من حدّة الصراعات، ويعزِّز احتمالات الازدهار أيضاً. وقد اعترف أعضاء المجلس بمفهوم أضيق للقيادة كما هو مُستخدَم عادة، لكنّ انعكاساته كانت سلبية على إفريقيا والأفارقة.

نصَّت الجملة الأولى من بيان مهمة المجلس على الآتي: «يوجِّه القادة الناجحون عالمياً الأمّة– الدولة بما يجعلها أكثر فاعلية لمواطنيها». وينصّ أيضاً على أنّ «القادة الناجحين... يوفِّرون لمواطنيهم إحساساً بالانتماء إلى مشروع وطني يعتز به جميع المواطنين. ويجمعون شمل أممهم عوضاً عن شرذمتها، ويسعون كي يخلّد الناس ذكراهم بفضل أعمالهم التي تُسهِم في تحسين حياة مواطنيهم الحقيقية، لا ثروات قلّة منهم». وتشير الوثيقة بعد ذلك إلى أنّ القادة السيئين والخطرين «يمزقون النسيج الاجتماعي والاقتصادي لبلدانهم... ويضطهد الحكام المستبدون مواطنيهم». [12]

من جانبها، تعبِّر مدوّنة القيادة الإفريقية عن التزام واضح، وإن كان مضمراً، بمبادئ قيادة الجماعات المتباينة التي تنبثق من الإدراك الفردي والجمعي بأنّ إفريقيا في حاجة ماسة إلى التغلّب على كثير من القوى القسرية التي تقسّم إفريقيا والأفارقة، باستثناء بوتسوانا وموريشيوس وجنوب إفريقيا، وبأنّه ما من بلدان مكتملة الأركان في منطقة جنوب الصحراء في الوقت الحالي، بل دول أو أمم بدائية، لا يزال كثير منها في طور النمو. ويستطيع القادة بناء أمم جديدة، مثلما حصل في بوتسوانا وموريشيوس، من جماعات متنوعة اجتمعت ضمن حدود إفريقيا الجديدة التي رسم الاستعمار أكثرها. ولكنّهم يجب أن يبنوا بضمير، وأن يتجنّبوا الاستسلام للضغوط الكثيرة التي قد تغري قائداً ونظامه بتفضيل جماعته اللغوية أو العرقية على الآخرين. والحكم بنزاهة في إفريقيا أمر عسير وغير متوقع، لكنّ مدوّنة القيادة الإفريقية والتوجّهات الواضحة لأعضاء مجلس القيادة الإفريقي تشير إلى أنّ القادة الحكماء أصحاب الخبرة يدركون أن ليس ثمّة منهجية أُخرى بقادرة على جمع شمل الأمّة.

تتكوّن مدوّنة القيادة الإفريقية من ثلاث وعشرين وصية. وتشير أولاها إلى أنّ القادة الأفارقة موجودون لخدمة شعوبهم وبلدانهم، لا لخدمة أنفسهم. وتقول: «إنّ القادة يجب أن يقدّموا رؤية مترابطة منطقياً للنمو الفردي والتقدّم الوطني، مع ضمان تحقيق العدالة والكرامة لجميع المواطنين». ويعني هذا ضمنياً ألّا يسعى أكثر القادة إلى تحقيق العدالة والكرامة لأتباعهم فقط. وتطالب الوصايا الباقية بأن يقوم القادة الأفارقة بالتشجيع على مشاركة واسعة للأفراد والجماعات، وفيهم الأقليات والأكثريات جميعها؛ واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون،

وصيانــة حرية التعبيــر، وتعزيز السياسات التي تؤمّن الخير والرفاهيــة للمواطنين قاطبة ، وأكثر من ذلك بكثير.

وقــد عرضــ المجلس – تحديداً– تقديم النصــح إلى المنظّمات الدوليــة، والدول وحدها، والمؤسســات المانحة، والقــادة الأفارقة الأفراد بشأن أفضل سُبُل تحسيــن نوعية القيادة. وأبدت المجموعــة استعدادها لمدّ يد العون إلى المجتمعات المدنيــة في البلدان التي تعاني أزمات قيادة خطيــرة (القليــل منها فقــط طلب المساعــدة). وكان المجلســ، بوصفه هيئة تضم قــادة أفارقة يحظــون بالتقدير برئاسة ماسير، سبّاقاً أيضاً إلى حثّ القــادة الوطنيين الطمّاعين على الالتزام بحــدود الفترات الدستورية. وهاجم أيضاً الممارسات الفاسدة. وإجمالاً نقول: إنّ المجلس يرغب في أن يكون وجداناً لإفريقيا جمعياً، إذا سمح له القادة الأفارقة بأداء هذا الدور.

تدريب قادة جُدد

يعتقــد المجلس بواقعية أنّ تأثيره سيكون أكبر إذا عمــد إلى بناء قدرات القيادة لدى الجيل القــادم والأجيــال المستقبلية من القــادة السياسيين الأفارقــة. لذا، فإنّه يرغب فــي غرس فنون القيادة الحكيمة والحكم الرشيد في أفئدة سياسيين شباب منتخبين، يُنتظَر أن يصبحوا قادة في القريــب العاجــل. ويرغب أن يسير هؤلاء الشباب على خُطا خامــا ورامغولام ومانديلا، وألّا يحذوا حذو موبوتو وموغابي.

تقــوم فكــرة المجلس على جمع قــادة سياسيين شباب منتخبين سنويــاً لتدريبهم على فنون القيــادة، ولا سيمــا القيادة التي تركّز علــى الجماعات المتباينة. ومن جانبهــا، سترشّح الأحزاب السياسيــة والسفارات والمنظّمــات الدولية قادة سياسيين مؤهلين يتوقــع لهم النجاح. بعد ذلك، سيعمــل المجلــس على اختيارهم بعد إجــراء مقابلات معهم، ثمّ يحاول بنــاء قدراتهم عن طريق إخضاعهــم لسلسلة من حلقات البحــث المُعَدّة بعناية. فقد وضع المجلس منهاجاً دراسياً مفصّلاً ومدروســاً لتحقيــق مهمته. ويركّز أحد الأقسام على الاختلافــات العرقية وغيرها من الاختلافات الداخليــة الأُخــرى، وعلــى كيفيــة التعامــل معها لبنــاء الأمــم بتناغــم وانسجام، وتجنّــب نشوب الصراعــات. ويركّز قســم الحوكمة على ضرورة تقديــم الحكومات أداءً إيجابيــاً لتحقيق التقدّم الوطني والتماسك الجماعي.

وبوجه عام، يتعلّم القادة السياسيون كافة تقريباً كيف يعملون ويقودون، عن طريق المراقبة والمحاكاة لخصال قيادة أسلافهم وأساليبها، أو تجنّبها. ومع تقدّمهم سياسياً، فمن الطبيعي أن يلاحظوا كيف كسب أسلافهم الانتخابات، وتعاملوا مع المكوّنات، وبنوا التحالفات، وهزموا المعارضة، وشرحوا على الملأ رؤى قيادتهم. ولعلّهم شاهدوا أسلافهم، في حالات كثيرة، وهم يتعاملون بوحشية مع معارضيهم، ويملؤون جيوبهم وجيوب أصدقائهم، ويتجاهلون الإرادة الشعبية، ويكذبون أو يتحدثون بلسانين. وبتعبير آخر، يتلقى كثير من القادة الأفارقة حالياً إيحاءات سلبية بقدر ما يتلقون إيحاءات إيجابية. وغالباً ما يراقبون القادة، وهم يخفقون في مهام الجماعات المتباينة، لكنّهم ينالون الهتاف والدعم الوطني والدولي. وما كان ثمّة أمثلة خارجية كثيرة تشجّع على قيادة مسؤولة بانية للأمّة.

يجب تناول مسائل التعزيز هذه باستخدام تمرين بناء قدرات سنوي مخصّص لمجموعات من القادة السياسيين الشباب المنتخبين، بحيث يستمر عقداً كاملاً؛ على أن يُعرَض على هؤلاء القادة – في أثناء التمرين– إنجازات وطنية إيجابية تحقّقت بفضل قرارات قيادة واضحة أو جملة من القرارات؛ أي لمحات مختصرة عن الشجاعة، في الجزء الأكبر منها؛ لأنّ القرارات التي تنحاز إلى جمع شمل الناس كافة، وتتحاشى التشرذم العرقي أو اللغوي أو الديني في جميع الحالات الممكنة، هي القرارات التي يجب أن يتعلّمها القادة المبتدئون، الذين يتعيَّن عليهم أيضاً إدراك الطرق والأسباب التي تُفضي إلى إنتاج أفعال القيادة المناسبة أخلاقياً والشجاعة معنوياً مزيداً من الشرعية، تاركةً إرثاً أفضل للقادة.

وفي هذا السياق، يجب أن تكون المفاضلة بين عواقب القيادة السيئة الفاسدة الذاتية المرجعية وإنجازات القيادة الدامجة الجامعة البانية للأمّة مفاضلة تعليمية، تقدِّم تحدّياً مفيداً يسعى القادة الشباب الطموحون إلى محاكاته. وبتوافر أهداف معقولة يسعون إلى تحقيقها، ونماذج إيجابية ينشدون محاكاتها، سينشأ القادة السياسيون المستقبليون الأفارقة – في أقل تقدير– (مع مجموعتهم الدراسية) على تثمين القيادة المسؤولة عالياً، والسعي للوصول إليها.

خلاصة

تمثِّل قيادة الجماعات المتباينة خياراً حاسماً. ولا يلقى القادة الحاليون، الذين دانت لهم السلطة في مناصبهم في قمّة الهرم السياسي، المعرّضون سلفاً لإيحاءات سلبية كثيرة؛ تشجيعاً على تغيير أساليبهم وسلوكهم. لذا، لا يجب اتباع الطرق القديمة فقط في تعليم الجيل الثاني من معاوني الوزراء والبرلمانيين الواعدين؛ إذ يمكن تعليمهم كيفية جمع شمل الجماعات، وكيفية حصد ثمار نجاح من هذا القبيل، وكذلك كيفية توحيد شعوبهم، ومدى أهمية النهوض بها عوضاً عن افتراسها. ويمكنهم أيضاً، بدراسة أمثلة أوروبية وآسيوية وبعض الأمثلة الإفريقية الناجحة والباعثة على الأسى، تعلّم السبيل الأفضل لإنجاز مساعٍ من هذا القبيل، وتحقيق مصلحة بلدهم الأمّ ومصلحتهم أيضاً.

وفي واقع الأمر، فليس السياسيون الشباب الطموحون بأكثر من ميسّري جماعات متباينة بالفطرة بين الفينة والأخرى. حتى مانديلا نفسه، وهو قائد فَذّ إضافة إلى كونه دامجاً بالحدس في سنوات ما بعد السجن، كان سياسياً وما كاد يركّز على جمع شمل الجماعات في أثناء أيامه الأولى بوصفه مقاتلاً صُلباً في سبيل الحرية.[13] وما راح يقدِّر قضايا الجماعات المتباينة إلّا إبّان سني سجنه الطويلة، مع سموّ مكانته بوصفه قائداً لعدد كبير من مناهضي نظام الفصل العنصري المسجونين معه. كما أثَّر تفهّمه المتنامي لحرّاس سجن روبن آيلاند بوصفهم أشخاصاً، في منهجيته في مرحلة ما بعد السجن تجاه مواطني جنوب إفريقيا الآخرين، وفي تركيزه على التوحيد لا على التقسيم.

إنّ فضائل تركيز القادة السياسيين على الجماعات المتباينة ليست بخافية على أحد، ولا سيما في المجتمعات التعدّدية التي تضمّ مهاجرين غير مندمجين بصورة كافية، حيث تسود قيم متضادة، ويكون من السهل والملائم كسب الأصوات عن طريق التصريح بأنّ الإقصاء العرقي أو اللوني أو اللغوي أو الديني مرغوب فيه أكثر، أو أنّه أكثر أهمية لمستقبل جماعة ما ضمن الأمّة. فهناك طرق لا تُعَدّ ولا تُحصى للعب هذه الأوراق الإقصائية، ولا سيما في البلدان التي تمتاز بنهجها طرق تصويت برلمانية تمثيلية تناسبية.

إنّ الانتصـار في السياسية عن طريـق السباحة عكس التيار، هو أكثـر صعوبة وندرة. ولكنّ البلـدان الناميـة التي مورِست فيها قيـادة الجماعات المتباينـة، وبُنِيت فيها الأمـم، هي البلدان التـي حقّقـت استقراراً ودخلاً أعلى مـن المعدل الوسطي، وحوكمةً ممتـازةً، ومستوياتٍ جيدةً من المشاركة.

Notes

(1) For Khama, see Thomas Tlou, Neil Parsons, and Willie Henderson, Seretse Khama, 1921–80 (Braamfontein, South Africa: Macmillan, 1995). See also Patrick Mlutsi, "Botswana's Democratic Institutions: Their Strengths and Prospects," in Botswana in the 21st Century, ed. Sue Brothers, Janet Hermans, and Doreen Nteta (Gaborone, Botswana: Botswana Society Publications, 1994), 21–38.

(2) For Mauritius, see Deborah Brautigam, "Institutions, Economic Reform, and Democratic Consolidation in Mauritius," Comparative Politics 30 (1997): 45–62; Brautigam, "Mauritius: Rethinking the Miracle," Current History 48 (1999): 228–232; and William E. S. Miles, "The Mauritius Enigma," Journal of Democracy 10 (1999): 91–104.

(3) For Sri Lanka, see Neil De Votta, Blowback: Linguistic Nationalism, Institutional Decay, and Ethnic Conflict in Sri Lanka (Stanford, CA: Stanford University Press, 2004),42–165.

(4) Claude Cziffra, "Microcosmic Mauritius," http://www.iias.nl/iiasn/iiasn4/iswasia/microcos.txt.

(5) For Sri Lanka, see Robert I. Rotberg, "Sri Lanka's Civil War: From Mayhem To– ward Diplomatic Resolution," in Creating Peace in Sri Lanka: Civil War and Reconciliation, ed. Robert I. Rotberg (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999), 4–7.

(6) For Ramgoolam, see Anand Mulloo, Father of the Nation: The Story of Mauritius, 1900–2000 (Port Louis, 2000).

(7) See John D. Holm, "Curbing Corruption Through Democratic Accountability: Lessons from Botswana," in Corruption and Development in Africa: Lessons from Country Case– Studies, ed. Kempe Ronald Hope and Bornwell C. Chikulo (New York: Palgrave MacMillan, 2000), 288–304.

(8) See Susan Rose–Ackerman, "Establishing the Rule of Law," in When States Fail: Causes and Consequences, ed. Robert I. Rotberg (Princeton, NJ: Princeton University Press,2004), 182–221.

(9) For Guyana, see Abdul Karim Bangura, "Georgetown Shuffle: Ethnic Politics

of Afro–Guyanese, Amerindians, and Indo–Guyanese in Postcolonial Guy–ana," in Perspectives on Contemporary Ethnic Conflict: Primal Violence or the Politics of Conviction? ed. Santosh Saha (Lanham, MD: Lexington Books, 2006), 197–224.

(10) 10. Robert I. Rotberg, "Strengthening African Leadership," Foreign Affairs 83 (2006): 14–18; Rotberg, "The Roots of Africa's Leadership Deficit," Compass 1 (2003): 28–32.

(11) See Barbara Kellerman, Bad Leadership: What Is It? How It Happens, Why It Matters (Boston: Harvard Business School Press, 2004), 3–48; Seth L. Rosenthal and Todd L. Pit– tinsky, "Narcissistic Leadership," in Leadership Quarterly 17 (2006): 617–633.

(12) For the full text, see Robert I. Rotberg, Governance and Leadership in Africa (Philadelphia: Mason Crest Publisher, 2007), 26–27.

(13) See Tom Lodge, Mandela: A Critical Life (New York: Oxford University Press, 2006), 17–42.

obeikandl.com